International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth And Finance, Vol. 1 No. 2 (2020) 1-39
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
Copyright © IIUM Press

عرض تاريخي لبعض أدوات السياسة المالية العثمانية مع بيان دور المؤسسات المصرفية والأوقاف النقدية العثمانية في تمويل الأفراد والمؤسسات

A Historical Review for Some of the Tools of the Ottoman Financial Policy, With a Clarification of the Role of Banking Institutions and Ottoman Cash Endowments in Financing Individuals and Institutions

عبد الرحمن أيمن خير
Sakarya University Turkey
Abdalrhmankhair11@gmail.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على بعض الآليات المستخدمة من قبل الدولة العثمانية لتمويل نفقاتها المختلفة مع بيان تاريخ نشوء وتطور المؤسسات المصرفية و الأوقاف النقدية في الأراضي العثمانية ودورهما في تمويل الأفراد والمؤسسات. إذ قام الباحث ببيان الأسس الاقتصادية العامة والنظم الضريبية وبعض أدوات السياسة المالية في الدولة العثمانية وما ترتب على ذلك من مشاكل مالية ونقدية وسياسية، كما عمل هذا البحث على بيان تاريخ المؤسسات المصرفية والأوقاف النقدية في الدولة العثمانية وإيضاح دورهما في تمويل الاحتياجات المالية للدولة والأفراد. وبعد استقصاء المؤسسات المصرفية والأوقاف النقدية ظهر للباحث أن الدولة العثمانية كانت تحتوي على نظام تمويل مزدوج (تقليدي/إسلامي)، إذ كانت الدولة العثمانية تعتمد على النظام التقليدي ممثلا بالصرافين المحليين والبنوك وإصدار أدوات الدين في تمويل احتياجاتها المختلفة وخاصة وقت الحروب والأزمات المالية، أما الأفراد فقد كانوا يعتمدون على النظام التقليدي المتمثل في الصناديق الوطنية لتمويل احتياجاتهم الزراعية، وعلى مؤسسات الأوقاف النقدية الإسلامية لتمويل احتياجاتهم الروحية كبناء المساجد وتسبيل المياة، أو تمويل تجاراتهم المتعددة.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، الأوقاف النقدية، المؤسسات المصرفية، البنك العثماني، الصرافون.

Abstract

This research aims to shed light on some of the financial tools used by the Ottoman Empire to finance its various expenses, with a clarification of the history and development of banking institutions and monetary endowments in the Ottoman lands and their roles in financing individuals and institutions. This research explained the general economic fundamentals, tax systems and some debt instruments used by the Ottoman Empire and the financial, monetary and political problems that resulted from it, this research also worked on explaining the history of banking institutions and monetary endowments in the Ottoman state and clarifying their roles in financing the needs of the state and individuals. After inspecting the banking institutions and monetary endowments, it appeared to the researcher that the Ottoman state had a dual financing system (traditional/Islamic), as the Ottoman state depended on the traditional system represented by local money changers, banks and the issuance of debt instruments to finance its various needs, especially in time of wars and financial crises, as for individuals, they depended on the traditional system represented in the national funds to finance their agricultural needs, and on the Islamic endowment institutions to finance their spiritual needs such as building mosques and waterways, or financing their multiple trades.

Key words: Ottoman Empire, Cash Endowments (Waqfs), Banking Institutions, Ottoman Bank, Moneychangers.

المقدمة

الدولة العثمانية تمثل حالة فريدة في التاريخ الإسلامي إذ يتكون لدينا من خلال الوثائق وأوراق المحاكم العثمانية صورة متكاملة لحد ما عن طريقة الحياة في الخلافة الإسلامية. إن الدولة العثمانية أو الرجل المريض كما سماها أعدائها لم تكن مريضة اقتصاديا بشكل مطلق بل كانت تنافس أوروبا قبل الثورة الصناعية حتى القرن الثامن عشر، فبالتالي إن ضعف النمو الاقتصادي في الدولة العثمانية إنما هو بالنسبة فقط إلى النمو المتسارع في اقتصاديات الدول الغربية الصناعية (Eldem, 1999). أود التنبيه إلى أن هذا البحث يشير بحديثه عن الوضع في الدولة العثمانية إلى المناطق التي كانت تتحدث اللغة

العثمانية التركية (الأناضول والبلقان). أما المناطق الأخرى فقد أشارت أدلة إلى أنها كانت تتبع تشريعات مختلفة، من هذه الأدلة:

أ- الحكومة العثمانية كانت تمارس دورها المركزي بشكل أقل في المناطق البعيدة عن إسطنبول، في تلك الأماكن كان الحكام المحليون يخضعون لتأثير الجماعات المحلية (Pamuk, 2000)

ب- بعض المعاملات المالية أو على الأقل أسماء تلك المعاملات لم تكن مشهورة في البلاد الأخرى. مما يدل على ذلك قول الإمام الحصكفي في الدر المختار " فأفتى علماء الروم بلزوم المثل ويسمونه بيع الاستغلال"(Haskafi, 2002 , p.449)، مما يعني بأن هذا البيع قد لا يكون منتشرا - بهذا الاسم على الأقل- خارج منطقة الحكم العثماني المباشر.

ت- لم يكن التعامل بالأوقاف النقدية منتشرا في بلاد الشام حتى بداية القرن الثامن عشر الميلادي (Pamuk, 2000).

ث- بينما كان العثمانيون يرون أن التجارة عمل أهل الذمة وبالتالي أنِفوا من ممارستها (Sayar, 2013)، كان العرب مسيحيين ومسلمين يعملون في التجارة، بل كان رؤوس الطوائف الحرفية من المسلمين حتى لو كان أغلبية أصحاب الحرفة من أهل الذمة(Masters, 2013).

ج- قيام محمد علي باشا بحملة عسكرية ضد السلطان محمود الثاني (Beydilli, 2003)، مما يدل على وجود قوة حاكمة منفصلة في الأراضي العثمانية.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1- بيان طرق التمويل المختلفة التي اعتمدتها السياسة المالية العثمانية، وما ترتب علي ذلك من مشاكل مالية ونقدية وسياسية.

2- العرض التاريخي لنشأة المؤسسات المصرفية العثمانية المختلفة مع بيان دورها في تمويل الأفراد والدولة العثمانية.

3- بيان تاريخ الأوقاف النقدية العثمانية وطرق عملها والمستفيدين منها.

أسئلة البحث

يهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- كيف استطاعت الدولة العثمانية تمويل نفقاتها المختلفة وحملاتها العسكرية، وما الآثار التي ترتبت على ذلك؟

2- ما هي المؤسسات المصرفية التي كانت متواجدة داخل الدولة العثمانية؟ وكيف تطورت هذه المؤسسات في مراحل حياة الدولة العثمانية المختلفة؟

3- ما هي طبيعة الأوقاف النقدية وطرق عملها داخل الدولة العثمانية؟

4- ما هي الأدوار الرئيسية التي لعبتها المؤسسات المصرفية و الأوقاف النقدية العثمانية، ومن هم المستفيدون الرئيسيون من خدماتها؟

أهمية البحث

سعى هذا البحث إلى إيضاح جزء من التاريخ المالي والاقتصادي للدولة العثمانية باعتبارها ممثلة للخلافة الإسلامية ومدى تأثير السياسة المالية العثمانية على الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة، كما عمل البحث على إيضاح تاريخ نشوء وتطور

المؤسسات المصرفية العثمانية والأوقاف النقدية وبيان دورهما في تمويل الاحتياجات المالية المختلفة في الدولة العثمانية. تكمن أهمية هذا البحث في أنه يكشف النقاب عن مرحلة من مراحل تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي، وبالتالي فإن هذا البحث سيفيد الباحثين في مجال الدراسات التاريخية للاقتصاد والسياسة الإسلامية.

منهجية البحث

تم استخدام المنهج الاستقرائي في تتبع تاريخ السياسة المالية للدولة العثمانية وتاريخ تطور المؤسسات المصرفية والأوقاف النقدية، كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي لبيان طرق تمويل الدولة العثمانية لنفقاتها المختلفة وطرق عمل المؤسسات المصرفية والأوقاف النقدية في الدولة العثمانية.

الدراسات السابقة

Yetiz, Filiz (2016), Bankacılığın Doğuşu Ve Türk Bankacılık Sistemi[The Birth of Banking and The Turkish Banking System], Niğde Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi; 9(2).

قام الباحث ببيان مفهوم البنوك ووظائفها، كما تطرق البحث إلى تاريخ نشوء وتطور البنوك في العالم بشكل عام وفي تركيا في عهد الإمبراطورية وفي المراحل الزمنية المختلفة في فترة الجمهورية بشكل خاص، إلا أن هذا البحث لم يقم بتغطية النظام المالي والاقتصادي للدولة العثمانية، كما أغفل ذكر الصرافين والمؤسسات المصرفية الأخرى.

Arikan, Tarik Saygili(2009), Impacts of wrong financial decisions on collapse of an empire: The Ottoman case , African Journal of Business Management ;3 (4).

قام الباحث بدراسة تأثير قرارات الدولة العثمانية والمؤسسات المصرفية المختلفة على الوضع السياسي والاقتصادي في الدولة العثمانية، كما تناول البحث محاولات الدولة العثمانية المختلفة لسداد ديونها المتعثرة. إلا أنه يأخذ على هذا البحث أنه لم يتناول بدراسة معمقة محاولات تمويل الدولة العثمانية نفسها من خلال النظم الضريبية وتخفيض العملات وإصدار أدوات الدين المختلفة.

Tuncsiper, Bedriye & Tay, Arzu & Bayramoğlu, Fatih M. (2007), Ottoman Empire's Debt Management in 19th Century and Role of the Galata Bankers), Journal of European economic history ; 43(3).

قام الباحثون ببيان الوضع الاقتصادي العام للدولة العثمانية، ودراسة وتحليل دور الصرافين العثمانيين في تمويل الدولة العثمانية وعلاقتهم مع المؤسسات المالية الأخرى، كما قام الباحثون ببيان دور البنك العثماني وبنك دار السعادة بشكل مختصر. ولكن يؤخذ على هذا البحث عدم بيان الباحثين بشكل كاف للنظم الضريبية التي كانت تموّل من قبل الصرافين.

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي في الدولة العثمانية

المطلب الأول: ما قبل عهد التنظيمات.

أولا: المبادئ الثلاثة للسياسة الاقتصادية للدولة العثمانية.

يرى محمد جنش(2014) أن هنالك ثلاثة مبادئ تحكم النظام الاقتصادي للدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات (Genç, 2014):

أ- مبدأ الإعاشة (Iaşe Ilkesi)

يعتمد نظام الإعاشة على إعانة الطرف المستهلك في الاقتصاد، بمعنى أن الهدف من النشاط الاقتصادي هو تلبية حاجات الانسان العثماني. وبالتالي فإن الدولة العثمانية

عملت على أن تكون المنتجات في السوق المحلية رخيصة ومتوفرة وذات جودة. اتخذت الدولة العثمانية هذا المبدأ كأساس لتبرير تدخلها في عملية الإنتاج، فكانت الأراضي الزراعية مملوكة للدولة ولا تأذن للأفراد بتملكها وتعطيهم لهم إجارة فقط، كما لم تكن تسمح للمزارعين بترك الأراضي والهجرة للمدن، إضافة إلى أن الناتج الزراعي لا يسمح ببيعه خارج المنطقة التي زرع فيها (القضاء) إلا إذا كان كافيا، فإن كفى يذهب لتغطية احتياجات الجيش والقصر، ثم ما يتبقى منه يذهب إلى العاصمة إسطنبول ثم إلى المناطق المحتاجة، فإن كفى يسمح للتجار بالتصدير إلى الخارج في مقابل رسوم جمركية.

ب– مبدأ التقليدية (Gelenekçilik Ilkesi)

مبدأ التقليدية يتمثل في المحافظة على القواعد الأساسية للنظام السياسي – الاجتماعي للدولة وحمايته ومنع حصول أي تغير فيهما، والعودة إلى النظام القديم– أقدم نظام مذكور – في حال حصول أي تغيير. من خلال هذه القاعدة تحكمت الدولة العثمانية في الاستهلاك والإنتاج، فمنعت إنتاج بعض الأمور مثل الكماليات خوفا من أن هذا الأمر سيحدث نقصا في العمالة ورأس المال في القطاعات الأساسية، وبالتالي يؤدي إلى اختلال التوازن في الدولة. وقد اعتمد هذا النظام على أسس رئيسية تمثلت بنظام الشريعة والقوانين السلطانية (Kararname) والأعراف المحلية التي لا تخالف الشريعة.

ج– مبدأ التمويل العام (Fiskalizim)

مبدأ التمويل العام يقتضي رفع مصادر الدخل الخاصة بالدولة إلى أعلى مستوى ممكن ومنعها من الانخفاض. وفي المقابل خفض النفقات إلى أقل مستوى ممكن، وفي نفس الوقت منع تشكل زمرة ذات قوة اقتصادية تستطيع تغيير الوضع السياسي – الاجتماعي القائم. يتداخل مبدأ التمويل العام مع كل من مبدأ التقليدية والإعاشة، فلأجل زيادة

الدخل لا بد من تغيير النظام النقدي الذي كان بدوره سيؤدي الى تغير النظام الاجتماعي، ونتيجة لذلك أدى نظام التمويل العام إلى إقامة قوانين كجعل ضريبة التصدير أعلى من ضريبة الاستيراد، وبالتالي رخص البضائع المستوردة – تماشيا مع نظام الإعاشة – إضافة إلى رفع دخل الدولة المتأتي من جمرك التصدير.

ثانيا: النظام الضريبي

كان العرف يلعب دورا كبيرا في إصدار القوانين في الدولة العثمانية، إذ يمكن تقسيم الضريبة بالنسبة لمصدرها التشريعي إلى نوعين: أ- ضرائب شرعية مصدرها الكتاب والسنة مثل الخراج والزكاة. ب- الضريبة العرفية التي مصدرها العرف والعادة والقرارات السلطانية (Kazıcı, 1986). وقد تمثلت أهم الضرائب العرفية التي فرضت في الدولة العثمانية بما يلي:

أ- نظام التيمار (Timar)

هو عبارة عن إعطاء مهمة جمع الضريبة من منطقة محددة إلى أهل البراءة (ehl-i berat) أي الأشخاص المعفيين من الضريبة، وهم عادة الطبقة الإدارية وخاصة طبقة العسكر والفرسان (sipahi) (Pamuk, 1990). التيمار في أساسه نظام لامركزي يهدف إلى جمع الضرائب وصرفها محليا وهو موجود في تاريخ الدولة السلجوقية والبيزنطية، في المقابل فإنه على الفرسان والإداريين الذين يتولون جمع الضرائب تحضير وتجهيز جيش من منطقتهم للحضور عندما يتم استدعائهم من قبل السلطان. وأول ظهور لهذا النظام في الدولة العثمانية يعود إلى عهد السلطان أورخان (1326-1360م). ومع مرور الوقت أصبح نظام التيمار غير فعال، فبينما كان الهدف منه تجهيز الجيوش وتغطية احتياجاته،

كان الفرسان(sipahi) في كثير من الأحيان لا يسكنون المناطق المخصصة لهم ولا يلتزمون بالتحرك عند وجود أوامر من السلطان. وقد استمر نظام التيمار اسميا حتى عهد التنظيمات ولكنه على الأرض استبدل بنظام الالتزام (Inalcık, 2012; Inalcık & Seyitdanlıoğlu, 2006; Masters, 2013; Pamuk, 2000).

ب – نظام الالتزام (Iltizam)

في النصف الثاني من القرن الخامس عشر ونتيجة للحاجة المالية لتجميع أموال الضريبة في مركز الدولة تم التخلي عن استخدام نظام التيمار والبدء باستخدام نظام الالتزام (iltizam). ويتمثل نظام الالتزام في بيع مناطق ضريبية مدة محددة في المزاد إلى أشخاص يتولون جمع الضرائب فيها وتحمل أي فائض أو خسارة في المنطقة، في المقابل يدفع هؤلاء الملتزمون (mültezim) جزءا من الضرائب المتوقع تحصيلها حالا في المزاد ويدفعون الجزء الآخر على شكل دفعات سنوية للدولة، ويوجد لكل ملتزم كفيل وهم عادة مجموعة من التجار أو الصرافين في المنطقة، وكان لا يسمح لهؤلاء الكفلاء كفالة ملتزم آخر. وقد سمحت الدولة العثمانية للعسكر والرعايا وحتى للأجانب بالمشاركة في مزاد الالتزام، فنتج عن هذا النظام فتح الطريق أمام انتقال الأراضي من فئة العسكر إلى فئة التجار والمرابين (Tefeciler). وبسبب حاجة الدولة مع الوقت إلى التمويل الحالي والسريع فقد تحول عقد الالتزام من عقد سنوي الى عقد يمتد 3 سنوات ثم خمس سنوات فأكثر. وقد كان التحصيل في نظام الالتزام مرتكزا على عقد المضاربة أو المشاركة بين الملتزم ومجموعة من العمال أو ما يمكن أن نسميه التزاما من الباطن (Batmaz, 1996; Genç, 2000; Pamuk, 2000).

ج- نظام المالكانه (Malikane)

في عام 1695م تحول نظام الالتزام إلى نظام المالكانه بغية تشجيع الملتزمين على زيادة الإنتاج في مقاطعاتهم، فالفرق الرئيسي بين نظام الالتزام ونظام المالكانه يكمن في أن نظام المالكانه (Genç, 2003):

أ- ليس سنويا كنظام الالتزام بل يمتد ما بقي المشتري على قيد الحياة.

ب- مقدار الضريبة المطلوب تحصيلها من المقاطعة في نظام المالكانه ثابت بخلاف نظام الالتزام، إذ كانت تتغير مع تجديد العقد.

ولقد تحققت بعض نتائج النظام إذ كان الملاك يؤمنون الطرق ويضعون استثماراتهم في المناطق الخاصة بهم. ولكن نظام المالكانة ما لبث أن تعرض لنفس مشاكل التيمار، مثل عدم تواجد الملاك في مقاطعاتهم وتوكيل مالك الأرض لشخص آخر ليحصل الضرائب، إضافة إلى أنه أدى إلى تولد طبقة أرستوقراطية تتصرف بالمقاطعة تصرف المالك (Batmaz, 1996; Genç, 2003; Pamuk, 2000).

ثالثا: نظام التسعير في الدولة العثمانية

اعتمدت الدولة العثمانية نظام التسعير أو النرخ (Narh) كما سموه تناسقا مع مبدأ الإعاشة، وأصل كلمة النرخ فارسي ومعناها السعر أو القيمة(Cengiz, 2006). والنرخ بشكل أساسي هو تدخل الدولة لوضع حد أعلى للربح (سقف سعري) يكون أعلى من الكلفة التي قامت بها السلع، وكان يستعمل لتثبيت الأسعار على المواد ابتداء من الألبسة الجاهزة حتى المواد الاستهلاكية والمواد الصناعية الخام مثل الجلود. وكان التسعير عادة يتم من طرف القاضي وأحيانا من طرف السلطان أو الصدر الأعظم، ويقوم

المحتسب بالتأكد من التزام الأسواق بالأسعار المثبتة. وبينما يرى سلاح أوغلو(1967) و كوتوك أوغلو(2006) أن النرخ كان نظاما تلجأ إليه الدولة العثمانية بشكل موسمي، فإن باموك (2000) يرى أنه لم يكن الأساس في عمل الدولة بل كان العمل به يقتصر على أوقات الأزمات وخاصة النقدية منها (Cengiz, 2006; Kütükoğlu, 2006; Pamuk, 2000; Silahoğlu, 1967).

رابعا: المشاكل النقدية

بداية المشاكل النقدية في العصر العثماني بدأت في منتصف القرن الخامس عشر مع ظهور أزمة النقود المعدنية العظيمة (Great Bullion Famine). ففي نهاية القرن الرابع عشر ميلادي وبسبب مشاكل عديدة منها انقطاع الطرق بين مناجم المعدن في أفريقيا وأوروبا والميزان التجاري الأوروبي السالب مع الشرق، كل هذا أدى إلى ندرة شديدة في المعادن الخامة وحدوث أزمة نقدية ثم اقتصادية في أوروبا، مما اضطر كثير من الدول الأوروبية آنذاك إلى أن تقوم بتخفيض قيم عملاتها (Debasement) (Day, 1987)، و لم تكن الدولة العثمانية استثناء من الظروف الأوروبية، إذ اضطرت الدولة العثمانية في عهد محمد الثاني (محمد الفاتح) (1451- 1481م) إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لتفادي الأزمة مثل تفتيش المنازل ومحال الصرافين بهدف إيجاد الفضة المهربة ومنع خروج العملات الفضية من الدولة (Pamuk, 2000). تلا ذلك دخول الفضة والذهب الإسباني المستخرج من مناجم القارة الأمريكية. وكان النقد الإسباني الذي ظهر في الأراضي العثمانية أول مرة في الولايات الهنغارية في 1554م يتوجه إلى إيران ثم إلى الهند، هذا التدفق النقدي أدى إلى وجود ميزان تجاري سلبي مع الشرق الأقصى، الأمر الذي أدى بدوره إلى نقص في المعادن الثمينة (Kafadar, 2018). مما اضطر الدولة العثمانية لمواجهة المشاكل النقدية

إلى تخفيض قيمة عملتها (sikke tağşişi) لأكثر من مرة ولأكثر من سبب. وكانت البداية في عهد محمد الفاتح (1451- 1481م) حيث تم تخفيض قيمة العملة ست مرات، إضافة إلى ذلك فقد كان يتم تجديد السكة (tecdid-i sikke) كلما تولى سلطان جديد الحكم، من خلال سحب النقود القديمة من السوق وجلبها إلى دار السكة لتضرب باسم السلطان الجديد (Pamuk, 2000).

المطلب الثاني: عهد التنظيمات

أولا: فرمان التنظيمات والإصلاحات

بعد توقف الفتوحات الخارجية وبدء ظهور مشاكل في الأنظمة المالية والنقدية للدولة بدأت محاولات سليم الثالث (1789-1807م) لإصلاح الدولة العثمانية عن الطريق الانفتاح على الدول الغربية والنظر في تجاربها، وفي عصره بدأت محاولات العثمانيين للاقتراض الخارجي. ولكن بعد دخول الأسطول الانجليزي چناق قلعه (Çanakkale) ومحاصرة اسطنبول ثار عدد من جنود الانكشارية (yeniçeri) ورجال الدولة ضد السلطان سليم الثالث. ثم أكمل السلطان محمود الثاني(1808-1839م) محاولة إصلاح الدولة العثمانية، إذ قام بإعدام الانكشارية وإنهاء سيطرتهم على الدولة وبدء بتكوين جيش جديد أشبه بالجيوش النظامية في أوروبا، إضافة إلى توسعه في إعطاء التجار الروس والإنجليز حرية التجارة داخل الدولة العثمانية (Beydilli, 2003, 2009; Sayar, 2013).

توجت هذه الجهود بإصدار فرمان التنظيمات (Gülhane Hatt-ı Hümâyunu) في 3 نوفمبر 1839م بأمر من السلطان عبد المجيد الأول (1839 –1861م)(Abadan,

2006)، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إصلاح النظام الإداري في الدولة. أهم ما يميز فرمان التنظيمات أنه أمّن للمواطنين الفرصة للمشاركة في إدارة الدولة، كما بين أن أموال وأعراض وأرواح العثمانيين سواء، وشدد على أن هذه الحقوق محمية من قبل الدولة العثمانية (Abadan, 2006; Akyıldız, 2011). تبع فرمان التنظيمات إصدار فرمان الإصلاحات (Islahat Fermani) في 18 شباط 1856م الذي أعطى امتيازات لغير المسلمين مثل تكوين مجالس محلية منتخبة والسماح لهم بتعمير دور العبادة والأماكن الخاصة بهم. صدر هذا الفرمان بعد نقاش طويل دار بين الدولة العثمانية والقوى الكبرى، إذ كان السبب الرئيسي لإصدار هذا الفرمان هو تدخل روسيا في الشؤون العثمانية تحت غطاء حماية الأقليات المسيحية في القدس، الأمر الذي أدى إلى اشتعال حرب القرم (1853-1856م) التي انتهت بإصدار فرمان الإصلاحات(Gülsoy, 1999).

ثانيا: إصلاح النظام الضريبي والنقدي

بعد فشل نظام المالكانة والحاجة لنظام مالي جديد تم اعتماد نظام التحصيل في عهد التنظيمات، إذ صدر في 25 يناير 1840م النظام الخاص بعمل المحصلين، وذلك بتوحيد الضرائب المختلفة في ضريبة واحدة على رأس المال يتم تجميعها في مركز الدولة، ويتم تعيين محصل أموال (muhassıll-ı emval) لكل منطقة من قبل السلطان، يكون محصل الأموال مسؤولا عن جمع الضرائب وله معاونون هم كاتب لأعداد السكان (nüfus kâtibi) وكاتب الأملاك والنقود (nuküd ve emlak kâtibi). وقد أدى نظام التحصيل إلى وجود اضطرابات اجتماعية وصلت إلى حد العصيان العام أحيانا، إضافة إلى أنه فشل في استبدال نظام المالكانه لأسباب منها معارضة الأعيان التخلي عن الضرائب

التي كانوا يتولون تحصيلها وعدم دراية المحصل الحكومي بالمناطق المحلية وعدم رضا الأفراد الذين كانوا معفيين من الضريبة قبل نظام التحصيل، مما حدى بالدولة إلى التخلي عن نظام التحصيل والعودة إلى نظام المالكانه (Birdal, 2010; Inalcık, 2006; Özkaya & Akyıldız, 2006).

بجانب الإصلاحات المالية كان هنالك إصلاح للعيار النقدي (tashih-i sikke) في 1844م. حيث أعلنت الدولة العثمانية رسميا وقف تخفيض قيمة العملات وإعلان نظام العملة الثنائية (الذهب والفضة)، وحددت الدولة نسب التبادل بين الليرة الذهبية والقروش الفضية والنقد النحاسي. وفي 1880م اعتمد معيار الذهب رسميا كأساس نقدي للدولة العثمانية (Eldem, 1999; Tunçer & Pamuk, 2014).

ثالثا: ديون الدولة العثمانية

بينما كانت الإصلاحات التي بدأت في عهد السلطان سليم الثالث وإصدار فرمان التنظيمات بداية لتحول الدولة العثمانية إلى ما يمكن أن نسميه بالدولة المعاصرة، فإنها في نفس الوقت كانت بداية لتدخل الدول الكبرى في سياسة الدولة العثمانية. فقد حدث تغير بدأ في عصر محمود الثاني (1808-1839م) في طراز اللباس المرتدى – من لباس إسلامي إلى لباس غربي تمثل ارتداء الفاس (الطربوش) والبِذَل – مما أدى الى توقف صناعة الملابس محليا واستيرادها من الخارج، وقد تسبب ذلك بازدياد معدلات البطالة في الدولة العثمانية (Zaim, 1992). إضافة إلى أن فرمان التنظيمات كان نتيجة لضغوط وتدخلات خارجية، وقد لعب الدبلوماسي البريطاني اللورد ستراتفورد دي ريدكليف (Stratford de Redcliffe) دورا في إخراج فرمان التنظيمات إلى النور لأهداف منها إعطاء غير المسلمين

امتيازات جديدة مثل قبول شهادتهم في المحاكم ووقف ضريبة الخراج المفروضة عليهم، الأمر الذي سبب خلافا بينه وبين رئيس مجلس التنظيمات علي باشا(Davison, 1963).

إن من أهم ما يميز الدولة العثمانية عن الدول الغربية أنها لم تلجأ للاقتراض كحل للمشاكل المالية، وإنما حاولت حل مشكلاتها من خلال استخدام مواردها الداخلية وبالذات تحصيل الضرائب(Eldem, 1999). لكن الإصلاحات في النظام النقدي والمالي لم تكن كافية لمواجهة مصاريف الدولة المتعددة، وبسبب العجز في الميزانية والحاجة إلى تمويل الحملة العسكرية في القرم (1853-1856م) اضطرت الدولة العثمانية لأخذ أول قرض دولي رسمي في عام 1854م، هذا القرض الذي عرض في سوق السندات الأوروبية كان بقيمة اسمية 3 مليون باوند ويحمل فائدة 6% بكفالة من الخديوي في مصر لمصلحة بنك انجلترا، إذ كان الخديوي يدفع جزية (Tribute) تودع في بنك انجلترا ضمانا للسندات. ثم إن هذ الاقتراض الذي بدأ في 1854م وما تلاه من الاقتراض المتكرر كان إما لمواجهة المصاريف العسكرية أو الاستهلاكية للدولة- إضافة إلى ظهور العديد من الأمراض والفيضانات والثورات الداخلية التي اجتاحت الدولة العثمانية - أدى لاحقا إلى اصدار الدولة العثمانية قانون رمضان في 6 أكتوبر 1875 الذي نص على أن الدولة العثمانية ستدفع نصف الفائدة المترتبة على ديونها نقدا وستجدول المتبقي على شكل سندات، ثم ما لبثت أن أعلنت الدولة العثمانية في 1876م إفلاسها وتوقفها عن دفع جميع السندات. وقد أصدر السلطان عبد الحميد الثاني (1876 - 1909م) سنة 1881م قانون محرم الذي حل مشكلة الديون عن طريق توحيد جميع الديون العثمانية وإنشاء إدارة الديون العمومية (Düyun-u Umumiye İdaresi). وفي عهده توجهت استخدامات القروض من الاستهلاك إلى تطوير البنية التحتية للدولة وخاصة بناء المواصلات والسكك الحديدية،

الأمر الذي ساهم في زيادة دخول الدولة وخاصة رسوم العُشر (Birdal, 2010; Eldem, 1999; Ortabağ, 2018).

وأما إدارة الديون العمومية التي أنشئت بموجب قانون محرم فقد كانت تهدف إلى إدارة الدين العثماني وضمان سداد الدولة العثمانية للسندات الدولية، وتكونت إدارة الديون العمومية من ممثلين عن حملة السندات من ألمانيا وانجلترا وفرنسا وايطاليا والنمسا–المجر وهولندا، إضافة لعضوين عثمانيين أحدهما يمثل حملة السندات من العثمانيين والآخر ممثل عن خزينة الدولة العثمانية. وللتأكد من سداد الدين العثماني خصصت لهذه الإدارة الرسوم الستة (Rüsumu Sitte) التي كانت مخصصة للدائنين المختلفين قبل اصدار مرسوم محرم وهي: الرسوم على احتكار التبغ والملح، الرسوم على الطوابع والكحوليات، الرسوم على السمك وبعض الحرير الذي يأتي من ولايات محددة، بالإضافة إلى ذلك فقد خصصت للإدارة كل من الجزية البلغارية والفائض من جزيرة قبرص والعائد من روميليا الشرقية. مع ازدياد ديون الدولة العثمانية أخذت إدارة الديون العمومية بالتوسع في صلاحياتها شيئا فشيئا حتى سيطرت على ثلث إيرادات الدولة وأصبحت دولة صغيرة داخل الدولة العثمانية (Birdal, 2010; Gürsoy, 1984).

المبحث الثاني: الفعاليات المصرفية في الدولة العثمانية

المطلب الأول: أنواع العملات في الدولة العثمانية

بجانب العملات الذهبية والفضية الأجنبية المجلوبة من الخارج والدنانير والدراهم المضروبة في الدول الإسلامية السابقة للدولة العثمانية فإن العثمانيين كانوا يستعملون

الآقچه[1] (akçe) وتعني الأبيض الصغير وهي العملة الفضية الأساسية في الدولة العثمانية. وقد طبعت الآقچه أول مرة في عهد السلطان أورخان (1326-1360م) وكان وزنها بين 1.15-1.18 جرامk وتغير وزنها عدة مرات خلال عمر الدولة العثمانية نتيجة للتخفيض الذي طرأ على العملة. وهناك عملة أخرى هي الثانية في الاستعمال وتتمثل في القروش الفضية، وأصل الكلمة من (grosso) الايطالية، وكانت في البداية تجلب من الخارج، ثم بدأت تضرب في الدولة العثمانية في 1703م وهي أكبر من الآقچه، إذ كانت تحتوي في عام 1703م على 14.5 جرام من الفضة. كما يوجد نوع ثالث من العملات المعدنية يدعى بالمنقور (Mankur) وهي عملة نحاسية ذات قياسين، العملات النحاسية الكبيرة كانت تساوي ثُمن آقچه 1:8، والصغير منها كان يصرف ب 1:24. وبقي العثمانيون يتعاملون بشكل رئيسي بالذهب الأجنبي حتى عام 1478م، حيث أصدر العثمانيون أول عملة ذهبية لهم وهي السلطاني (sultani) ثم أصدروا فيما بعد الليرة العثمانية، كما أصدرت الولايات الأخرى عملاتها الخاصة مثل ال(پَارَه)(Para) الفضي في مصر والريال الفضي في المغرب العربي (Pamuk, 2000, 2002).

بالإضافة إلى العملات المعدنية فإن الدولة العثمانية أصدرت في 1775م أداة دين سُمّيت ب "أسهام" (Esham) ومعناها السهم أو الحصة (Genç, 1995)، كان الهدف الرئيسي من إصدارها هو دفع معاشات الموظفين والجند. وكان مبدأ الإسهام قريبا من مبدأ المالكانة حيث يدفع صاحب الورقة بدلا معجلا من ضرائب المقاطعة في مقابل فائدة مقطوعة (2000- 2500 قرش سنويا للسهم الواحد) متحصلة مدى الحياة. ولقد آثرت الدولة العثمانية إصدار أوراق "أسهام" على المالكانة؛ ذلك لأن أوراق "أسهام"

[1] تقرأ أك- تشه

كانت تصدر بنسبة فائدة أقل ولا تعطي صاحب الورقة حقا لإدارة المقاطعة خلافا لنظام المالكانة. وهذه الأوراق كانت قابلة للتداول وفي حال وفاة صاحبها فإنها تعود للخزينة لا للورثة، وبقي الوضع كذلك حتى عهد التنظيمات حيث اصبحت تنتقل للورثة (Genç, 1995, 2006).

وفي ظل ازدياد دين الدولة العثمانية والأزمات المالية كان هنالك حاجة إلى أدوات دين جديدة أكثر جاذبية، فأصدرت الدولة العثمانية أول أوراق نقدية ألا وهي ورقة "القائمة" (kaime-i muteber-i nakdiyye) في نيسان 1840م، وكانت الورقة تتداول مدة ثماني سنوات وكانت تحمل في البداية فائدة 12.5% سنويا تدفع على دفعتين، ثم خفضت نسبة الفائدة إلى 6% في 1843م،وفي 1851م أُصدرت أوراق أخرى لا تحمل فائدة -أي أنها مجرد وعد بالدفع (IOU)- وأصبحت منتشرة بشكل أكبر بين الناس (Akyıldız, 2001; Coşkun, 2014). ثم في عام 1852م أصدرت الدولة العثمانية كميات كبيرة من أوراق "القائمة" بغية دفع الرواتب، نتج عن ذلك أن ورقة "القائمة" أصبحت عملة ورقية تستعمل في التبادل اليومي في إسطنبول، مما سبب العديد من المشاكل في الدولة العثمانية جراء تقلب سعر "القائمة" أمام الذهب والفضة إضافة إلى سهولة تزويرها، مما حدا بالعثمانيين لإطفائها عن طريق الاقتراض الخارجي من بريطانيا وإيقافها عن التداول في عام 1862م. غير أن العثمانيين عادوا لتداولها في عام 1877م بهدف تمويل الحرب بينهم وبين الروس (1877-1878م)وبقيت "القائمة" موجودة في التبادل اليومي حتى عصر الجمهورية، وفي 1927م تم إيقاف التداول في عملة "القائمة" بشكل رسمي (Akyıldız, 2001; Birdal, 2010; Eldem, 1999). إضافة إلى ذلك وجد في الدولة العثمانية ورقة السرجيس (sergis) التي كانت مجرد ورقة وعد بالدفع (IOU) صادرة من قبل دار الصك إلى القصر أو الوزارات العثمانية (Eldem, 1999).

المطلب الثاني: الصرافون والبنوك في الدولة العثمانية

كانت فئة الصرافين الفئة الأكثر ثراءً في الدولة العثمانية، وبسبب تمركزهم بشكل كبير في منطقة غالاتا في اسطنبول عرفوا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر باسم بنوك غالاتا، ولأخذهم نسب فائدة عالية أطلق عليهم في أوروبا اسم مصاصي دماء غالاتا (Galata Vampires) (Birdal, 2010). وكان أول ظهور للصرافين العثمانيين في القرن الخامس عشر ميلادي؛ إذ كانت الصرافة منتشرة في أراضي الدولة البيزنطية، وتتمثل مهام الصرافين الرئيسية في صرف المعادن الثمينة والتعامل بالنقد والإقراض بالفائدة، إضافة إلى حفظ الودائع ونقلها والتوسط في عمليات بيع العقار وشراء عقود تحصيل الضرائب وحسم أوراق "إسهام"(Akyıldız, 2009; Birdal, 2010; Inalcik, 1969). وقطاع الصرافين في الدولة العثمانية يتكون بشكل عام من اليهود واليونان والأرمن، وكانوا يقرضون لكل من الأفراد والدولة، بل كانوا يقرضون حتى لملوك أوروبا مثل ملك بولندا وملك فرنسا (Pamuk, 2000). في عام 1912م كان عدد المؤسسات المصرفية في اسطنبول فقط 40 مؤسسة جميعها مملوكة لغير المسلمين (Coşkun, 2014).

ومن أهم النشاطات المالية للصرافين في اسطنبول هو تمويل المشترين في المزادات المتعلقة بشراء عقود ضريبة الالتزام والمالكانه، وكان الناتج من الضريبة يعطى إلى أربعة جهات: للدولة ولمشتري العقد وللعمال وللصراف الذي مول العملية، ، لذا فإن الصرافين كانوا ينشؤون محافظ ائتمانية تحتوي على مجموعة من عقود الالتزام والمالكانه (Akyıldız, 2009; Pamuk, 2000).أما بالنسبة للقروض التي قدمت للدولة فقد لعبت بنوك غالاتا دورا أساسيا في تمويل الدولة العثمانية وخاصة في فترة إفلاس الدولة، إذ كانت القروض المقدمة عبارة عن تمويلات قصيرة العمر لا تتجاوز السنتين على الأغلب، وكانت الفائدة المعطاة على التمويل تتراوح بين 12% و24% سنويا (Birdal, 2010; Genç, 2014).

وفي حال وجود أي خلافات مالية بين الصراف والعميل تعرض القضية على أمين الجمرك أو ناظر دار الصك ثم جعلت أمام مجلس المحاسبة، وفي عام 1860م بدأ النظر فيها في المحاكم التجارية إلى غاية 1867م، حيث نقلت صلاحيات النظر إلى ديوان المحاسبة (Koyuncu, 2014).

وكانت بنوك غالاتا ذات قوة وتأثير معتبرين داخل الدولة العثمانية، إذ شكلت هذه البنوك المقرض الداخلي الوحيد للدولة، إضافة إلى علاقاتها القوية مع باشوات الدولة والقصر– حيث كان عدد من الصرافين يديرون شؤون الباشوات المالية– الذين كانوا يأمنون دفع الحكومة للقروض المستحقة (Birdal, 2010).ولكن وبالرغم من اعتبار الصرافين من طبقة العسكر والإذن لهم بأخذ نسب فائدة مرتفعة (Akyıldız, 2009)، فإن عددا كبيرا من الصرافين كانوا يتعرضون للخطر وخاصة الأرمن الذين خسروا حياتهم وممتلكاتهم نتيجة اتهامات لهم بالتربح من خلال الوظيفة العامة أو التسبب في مشاكل نقدية (Pamuk, 2000). ففي القرن الثامن عشر تم إعدام اثني عشر صرافا معظمهم من الروم والأرمن كنتيجة لتصفية خلافات سياسية بين الباشوات (Ünlü, 2018). وكذلك اليهود لم يكونوا بمنأى عن هذه الاضطرابات، ومنها إحدى الحوادث التي تمثلت في خلاف بين صراف يهودي ومجموعة من العسكر العثماني الذين أرادوا تصريف الفضة المعطاة لهم من الدولة، وبعد رفض الصراف اليهودي تقديم الخدمة لهم كون الفضة المعطاة لهم من الدولة مخفضة (Debased) قام العسكر بإحراق عدد من المنازل اليهودية في المنطقة (Karateke, 2018).

أما بالنسبة للمؤسسات البنكية فإن أول بنك في الدولة العثمانية كان بنك سميرنا التجاري البريطاني (Commercial Bank of Smyrna) الذي افتتح في عام 1842م دون أخذ إذن من الدولة العثمانية، إذ كان يعمل على إعطاء القروض بفائدة مقابل أخذ

رهونات من العملاء، ولكنه ما لبث أن أغلق أبوابه في منتصف عام 1847م نتيجة للأزمات المالية وإرادة الدولة العثمانية لإغلاقه تخوفا من تأثيره على سعر الصرف وحماية للمتعاملين الذين وضعوا رهونات في البنك مقابل الحصول على التمويل (Ortabağ, 2018; Pamuk, 2000).ثم تبع ذلك إنشاء بنك اسطنبول (banque de constantinople) أو ما سمي ببنك دار السعادة (Bank-ı Dersaadet) في 1846م. وبلغ وقتئذ رأس مال البنك 250 ألف ليرة عثماني وكان مملوكا لكل من الحكومة العثمانية (100,000 ليرة) والفينيسي ايمانويل بالتازي (Emmanuel Baltazzi) والفرنسي جاك اليون (Jacques Alléon) (150,000 ليرة). وتتمثل مهام البنك الرئيسية في التعامل في أوراق "القائمة" إضافة إلى حماية أسعار الصرف والحفاظ على استقرارها في مقابل العملات الأجنبية، ثم في عام 1853م أفلس البنك بعد إقراضه الدولة العثمانية 130 مليون ليرة عثمانية وعدم كفاية رأس مال البنك بسبب السياسة المالية غير السليمة (Manav, 2018; Oktar, 2014). ثم توالى بعد ذلك افتتاح البنوك الأجنبية في الدولة العثمانية مثل بنك ليوناس الفرنسي (Crédit Lyonnais) 1875م وبنك سلانيك (Banque de Salonique) بشراكة نمساوية وفرنسية 1888م، وبنك الشرق البريطاني (British Oriental Bank) 1900م، وبنك دوتشه الألماني (Deutsche Bank) 1906م (Özcan, 2009). وقد كانت البنوك التي تعمل في إسطنبول ذات رؤوس أموال أجنبية حتى 1910م، وفي 1910م ونتيجة لسياسة الاتحاد والترقي بدأت عملية افتتاح بنوك برؤوس أموال محلية في كل من اسطنبول ومنطقة الأناضول(Pamuk, 2000)، وازدادت وتيرة افتتاح البنوك المحلية في بداية الحرب العالمية الأولى، إذ تم في تلك الفترة افتتاح بنك الاعتبار القومي (Itibar-ı Milli Bankası) في اسطنبول، وبنك الاقتصاد

القومي في قونيا (Milli Iktisat Bankası) وغيرها من البنوك التي تحمل التعبيرات الدالة على الاقتصاد القومي (Apak & Tay, 2012).

وعلى الرغم من انتشار البنوك في الدولة العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر إلا أن معظم هذه البنوك كانت تواجه مشاكل أهمها(Eldem, 1999):

أ- حداثة البنوك واعتماد العثمانيين على طرق ادخار أخرى مثل شراء الذهب أو وضع المال في المنزل أو حتى شراء أدوات الدين الصادرة من الحكومة العثمانية.

ب- تخوف الصرافين المحليين من المنافسة التي قد تحدثها البنوك الأجنبية، مما حدا بالصرافين إلى نشر الشائعات ضد البنوك الأجنبية.

ت- الاضطرابات السياسية والاقتصادية والنقدية المستمرة داخل الدولة العثمانية.

علاوة على البنوك والصرافين في الدولة العثمانية فإن هنالك محاولة لما يمكن أن نسميه بتجربة تمويل متناهي الصغر، ففي سنة 1863م تم إنشاء صندوق من قبل مدحت باشا لمساعدة المزارعين في مدينة بروت (Pirot) الصربية، ثم عممت هذه التجربة على نواحي الدولة العثمانية وصدر قانون الصناديق الوطنية (Memleket Sandıkları Nizamnamesi) في سنة 1867م (Yıldırır, 2011). ويعود السبب الرئيسي لإنشاء هذا الصندوق إلى الرغبة في تسهيل مساعدة المزارعين بعضهم البعض ومنع وقوعهم في أيدي المرابين، إذ تكمن الفكرة الرئيسية للصندوق في استغلال أراضي الدولة غير المزروعة من خلال تأجيرها للمزارعين أو تشغيلهم في أيام العطل (الجمعة للمسلمين والأحد للمسيحين)، ويتم العمل في الصندوق من خلال جلب المزروعات الناتجة من هذه الأراضي وبيعها في سوق القضاء ثم استغلال الربح الناتج كرأس مال يوضع في الصندوق الوطني (Akbolat, 2012; Güner, 2019; İbrahimov, 2006). وبعد اجتماع هيئة الصندوق يتم إعطاء المزارع الواحد قرضا بقيمة 2000 قرش (20 ليرة عثماني) على

الأكثر لمدة لا تقل عن 3 أشهر ولا تزيد عن سنة بنسبة فائدة1% شهريا، إذ يتم استغلال ثلث مبلغ الفائدة في زيادة رأس مال الصندوق، بينما تستغل النسبة الباقية في إعمار المنطقة وإحيائها (Güner, 2019; Güngör, 2017; Ortabağ, 2018). وقد حصل في هذه الصناديق فساد كان سببا في إعادة تنظيمها تحت اسم صناديق المنافع(Menafi Sandıkları)، وبسبب الاشتباه في وجود سوء استخدام لمصادر الصندوق تم تحويلها في 1888م إلى بنك وطني ألا وهو بنك زراعة (Ziraat Bankası) الذي لا يزال يمارس أعماله المصرفية حتى يومنا هذا (Yetiz, 2016).

كما تجدر الإشارة إلى وجود بنك في الدولة العثمانية سمي ببنك ادابازارو (آطەپازارى) التجاري الإسلامي (Adapazarı İslam Ticaret Bankası) أسس في عام 1913م. لكن المشكلة أنه لا يتوفر لدينا معلومات كثيرة حول طريقة عمل هذا البنك، وكان السبب الرئيسي لافتتاح هذ البنك كان وجود شعبة للبنك العثماني الإمبراطوري في منطقة ادابازارو في صقاريا، كان يقدم هذا الفرع خدماته لعملائه غير المسلمين فقط، ومن أجل التخلص من سيطرة الأجانب على رأس المال قررت مجموعة من التجار افتتاح بنك ادبازارو التجاري. وقد أدخلت كلمة الإسلامي عليه فيما بعد تفريقا له عن بنك آخر اسمه بنك ادابازارو التجاري الذي أسس من قبل تجار مسيحين. في 1937م أشترت الحكومة التركية البنك و أصبح يعرف باسم بنك تركيا التجاري (Türk Ticaret BankasI) وهو بنك تقليدي لا زال يمارس أعماله حتى اليوم (Kutluata, 2011).

المطلب الثالث: البنك العثماني الإمبراطوري

بجانب بنك دار السعادة المذكور آنفا كان هنالك ثلاث محاولات لإنشاء بنك وطني قبل البنك العثماني الإمبراطوري، ففي عام1853م صدر قرار بإنشاء البنك العثماني

لكنه فشل بسبب حرب القرم، أما في عام 1856م باءت محاولة لإنشاء البنك الإمبراطوري القومي التركي (INBT- Imperial National Bank of Turkey) بالفشل بسبب الأوضاع المالية في أوروبا، وقد فشلت أيضا في عام 1859م محاولة لإنشاء بنك تركيا الوطني (National Bank of Turkey) بسبب الحاجة لإزالة أوراق "القائمة" عن طريق الاقتراض (Birdal, 2010; Ortabağ, 2018).

وفي عام 1856م أسس الإنجليز بنكا تجاريا تحت مسمى "البنك العثماني" (Bank-ı Osmanî) في غالاتا في إسطنبول. وفي عام 1863م دخل الفرنسيون كشركاء في البنك وليصار إلى تسميته ب"البنك العثماني العظيم" (Bank-ı Osmanî-i Şahane) وبدأ عمله كبنك متخصص في الأعمال المالية للدولة العثمانية. و امتلكت الدولة العثمانية حصة رمزية في البنك العثماني للإشارة إلى أن هذا البنك هو الممثل الرسمي للدولة العثمانية (Apak & Tay, 2012). ويعتبر البنك العثماني الإمبراطوري البنك الوحيد الذي لديه فروع في معظم الأراضي العثمانية، إذ بحلول عام 1913م كان لدى البنك 80 فرعا خارج اسطنبول، وأهم فروع البنك وأكبرها هي فروع: إسطنبول (غالاتا)، إزمير، بيروت، سلانيك (Clay, 1994)، ومع هذا التوسع للبنك العثماني إلا أنه لم يستطع أن يقوم بافتتاح فرع له في مصر التي كانت تحت الحكم العثماني اسميا وتحت السيطرة الانجليزية فعلا، وذلك لأن البنك المصري (Bank of Egypt) كان حاصلا على حق الاحتكار في تلك المنطقة (Eldem, 1999).

ويمكن تلخيص أدوار البنك العثماني الإمبراطوري كما يلي:

أ- الإقراض الداخلي للدولة العثمانية، وهو أحد شروط إنشاء البنك العثماني الإمبراطوري، حيث يجب أن يخصص البنك ما أعلاه 500,000 ستيرلنغ – في

1875م أصبح الحد الأعلى 2,700,000 ستيرلنغ- لإقراض الدولة بنسبة فائدة سنوية 6% في مقابل رهن الدولة العثمانية بعض مصادر دخلها للبنك (Bayraktar, 2011).

ب- لعب البنك العثماني الإمبراطوري دورا رئيسيا في إصدار الأوراق النقدية المدعومة بالذهب، ولكن التعامل بهذه الأوراق كان محدودا بمناطق محددة، ومع توسع البنك العثماني توسعت هذه المناطق. قانونيا لم يسمح للبنك بإصدار أوراق تحمل قيمة أقل من 200 قرش وكان على البنك الاحتفاظ باحتياطي يساوي 50% من الأوراق المصدرة في أول سنتين من وجود البنك ثم 30% مدى الحياة (Bayraktar, 2011).

ج- نقل وتحصيل العائدات باسم الدولة وتسليم الأموال المدفوعة من قبل الدولة في مقابل عمولة 20,000 ستيرلنغ سنويا (Bayraktar, 2011). ففي عام 1874م أصبح هذا البنك الممثل الرسمي لخزينة الدولة، وهذا معناه أن كل مصادر دخل الدولة يجب أن تودع في البنك، وكل المدفوعات لا بد أن تدفع من خلاله (Clay, 1994).

د- علاوة على توفير القروض الداخلية للدولة العثمانية فقد لعب البنك العثماني الإمبراطوري دورا كبيرا في تسهيل الاقتراض الخارجي، إذ قام البنك بالتوسط بين حملة السندات والحكومة العثمانية في مرحلة إصدار قانون محرم وإيجاد إدارة الديون العمومية، إضافة إلى دوره في إزالة العملات المخفضة وعملة "القائمة" من السوق (Birdal, 2010; Eldem, 1999).

ه- قبول الودائع بشتى أنواعها حتى الصغيرة منها وتمويل التجار وإقراض طبقة الباشوات بالفائدة وحسم الأوراق التجارية، إضافة إلى جذب الاستثمارات من الخارج والمشاركة في بعض المشاريع المحلية مثل سكك القطار المختلفة في الدولة العثمانية والمشاركة في بناء ميناء وشركة غاز بيروت وإنشاء شركة تأمين محلية في اسطنبول (Apak & Tay, 2012; Eldem, 1999).

إن البنك العثماني الإمبراطوري ذو خاصية مزدوجة، إذ كان مملوكا لرؤوس أموال بريطانية وفرنسية وممثلا رسميا للدولة العثمانية. ولم تكن للدولة العثمانية سلطة حقيقية على البنك، فبالرغم من أن الدولة العثمانية كانت تعين ناظرا للتفتيش ومحاسبا لتدقيق الحسابات المالية إلا أنهما كانا لا يتدخلان في عملية إدارة البنك (Birdal, 2010)، وقد توجب على الدولة العثمانية أن توفر بشكل مجاني الأراضي و الأبنية اللازمة لإنشاء فروع البنك، كما تم إعفاء أسهم البنك و أوراقه التجارية من أي ضريبة (Apak & Tay, 2012). وكان البنك العثماني ذا إدارة مركزية (direction generate) في إسطنبول، ومع ذلك تمركزت القوة الحقيقة للبنك العثماني في نطاق هيئتين إحداهما في لندن و الأخرى في باريس، تلك الأخيرة كان لها التأثير الأكبر، فبالرغم من أن البنك ابتدأ برأس مال متساو بين الإنجليز و الفرنسيين إلا أن الفرنسيين في نهايات عام 1880م سيطروا على الحصة الأكبر في البنك. أما على صعيد الموظفين فقد كان معظمهم من الأجانب حتى عام 1875م، وبعد ذلك بدأ البنك بتعيين مواطنين عثمانيين أغلبهم من الطائفة المسيحية (Clay, 1994)، ومع بداية عهد الجمهورية وتغير التركيبة الديموغرافية للدولة ازدادت نسب المسلمين الأتراك العاملين في البنك (Eldem, 1999).

فالبنك العثماني الإمبراطوري كان عرضة لكثير من المخاطر السياسة والتقلبات الاقتصادية، ولكن أبرز حادثة في تاريخ البنك حصلت في عام 1896م؛ إذ قام مجموعة من الثوار الأرمن بقتل حارسين في البنك العثماني وحجز الموجودين في البنك كرهائن، تلا ذلك قيام الثوار الأرمن بتفخيخ البنك لتفجيره في حال لم تلق مطالبهم قبولا من السلطان عبد الحميد الثاني خلال مدة يومين. الحادثة انتهت بعد توسط القوى الكبرى بخروج الثوار من الدولة العثمانية بشكل آمن، لكن هذه الحادثة كانت ضمن مخطط أكبر تضمن الهجوم على العسكر العثماني، مما أدى إلى وجود مذابح بين الأرمن والمسلمين في

اسطنبول. ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى سيطرت الحكومة العثمانية على البنك العثماني الإمبراطوري ومنعت الموظفين غير العثمانيين من العمل باعتبارهم عملاء للدول المعادية، ثم قامت الدولة العثمانية بطباعة الأوراق النقدية (Evrak-ı Nakdiye) المدعومة بالذهب بشكل مكثف، وكان الهدف من هذه الطباعة هو استعمال الذهب لتمويل مصاريف الحرب، مما أدى لاحقا إلى تدهور قيمة الأوراق النقدية. بعد هزيمة الدولة العثمانية وبدأ حرب الإنقاذ (1919-1923م) قام البنك العثماني بتمويل الضباط المحتلين للأراضي العثمانية وتسهيل معاملاتهم المالية وفي نفس الوقت توفير الخدمات لحكومة الإنقاذ التركية في أنقرة، ثم استمر البنك في خدمة الجمهورية التركية الجديدة حتى إنشاء البنك المركزي التركي عام 1931م (Eldem, 1999)، وعمل البنك بعد هذا التاريخ على تقديم خدماته كبنك تجاري تحت مسمى البنك العثماني حتى تم الاستحواذ عليه من قبل بنك جارانتي (Garanti Bankası) في عام 2001م (Hurriyet, 2001).

المبحث الثالث: الأوقاف النقدية (Para Vakıfları)

المطلب الأول: الأوقاف النقدية في الدولة العثمانية

الأوقاف النقدية هي الأوقاف التي يكون الموقوف فيها كليا أو جزئيا من جنس النقد. ويعتبر أقدم وقف نقدي في الدولة العثمانية هو وقف الحاج مصلح الدين بن خليل الذي أسس في عام 1423م، وكان عبارة عن عشرة آلاف من الآقچه وعدة دكاكين في مدينة أدرنه، و بلغت قيمة الدخل المتحصل من النقد الموقوف لوحده ألف آقچه سنويا (Gökbilgin , as cited in Korkut & Bulut, 2017). وكانت الأوقاف النقدية تمثل حوالي 16 % من الأوقاف في عهد محمد الفاتح (1451- 1481م) لكنها سرعان ما

انتشرت لتصل في 1560م إلى ما نسبته 50% من الأوقاف (Donduren, as cited in Çizakça, 1995). وقد شملت الاوقاف النقدية جميع أنواع النقود سواء المحلية أو الأجنبية حتى عملة "القائمة"، حيث تم وقف 360 منها. وكان المستفيدون الرئيسيون من الأوقاف النقدية هم الفقراء والواقفون وذراريهم والتجار وطلبة القرآن والعلم الشرعي والجوامع ومرافقها وبناء سبل المياه وتعميرها وتوفير الثلج لتبريد السبل في الصيف وغيرها من أوجه الخير، إضافة إلى ذلك فلقد كان هنالك 76وقفا نقديا آخر بهدف شراء العقارات ووقفها. وتراوحت نسبة الربح (nema nisbeti) في الأوقاف النقدية ما بين 7.5%و15%، وبينما كانت نسبة 10% هي النسبة الغالبة فإن نسبة 15% كانت تأخذ لتعويض أي نقصان أو خسارة سابقة في المبلغ النقدي الموقوف.(Korkut & Bulut, 2017; Kurt, 2015). لعبت الأوقاف النقدية أدوارا اقتصادية مختلفة، مثل بناء المباني بغية وقفها ومساعدة الأشخاص الأقل حظا وحتى التأمين التعاوني، كمثل الصناديق الوسطى (Orta sandğı) التابعة لوحدة الانكشارية (Yeniçeri Ocağı) ، ففي مدينة بورصة لوحدها سنة 1767م كان عدد المستفيدين من الأوقاف النقدية يفوق الستة آلاف مستفيد، أو ما يقارب 10% من سكان بورصة آنذاك (Çizakça, 2004; Toraman et al., 2007). وشملت الطرق الرئيسية لتشغيل النقد الموقوف بيع العينة والتي لقبت بين العثمانيين بالمعاملة الشرعية (Muamele-i Şer'iyye)[2]وهي الغالبة، وكذلك بيع الوفاء وبيع الاستغلال والمضاربة والمرابحة والقرض الحسن، إضافة إلى الإبضاع حيث يعطى النقد الموقوف لتاجر مليء ليعمل فيه ثم يعيد الربح ورأس المال للوقف (Özdemir &

[2] المعاملة الشرعية قد يقصد بها بيع العينة وقد يقصد بها الالتزام ب0627لأحكام الشرعية بشكل عام ، وقد تطلق لفظة الاسترباح أيضا للدلالة على بيع العينة (Akgündüz, 2009; Korkut & Bulut, 2017)

Özdemir, 2017). وكان إذا أصاب الوقف وهن أو خراب واحتاج الوقف إلى عمارة لجئ إلى نظامي المقاطعة[3] (mukâtaa) والإجارتين[4](Icâreteyn) لإعماره (Güçlü, 2009).

تضاءلت أرباح الأوقاف أمام انتشار البنوك لأسباب منها: أن متولي الوقف ليس له الحق بإجراء معاملات شرعية بنسب تفوق النسب المحددة من قبل الواقف أو الدولة، حسب شيزاكشا (2004) أدى ذلك إلى وجود سوقين ماليين هما: الأوقاف والصرافون، فالأوقاف تمول المستفيدين بنسب منخفضة استفاد منها الصرافون، حيث كانوا يعيدون إقراض النقد المأخوذ من الوقف بنسب مرتفعة (Çizakça, 2004)، علاوة على ذلك فإن الأوقاف المختلفة ليس عندها خيار خلط النقد الموقوف لتكوين مؤسسة واحدة خلافا للصرافين والبنوك (Toraman et al., 2007).

وفي عهد محمود الثاني (1808-1839م) أُسست وزارة الأوقاف وألزمت الدولة متولي الأوقاف على تحويل الأرباح الناتجة من الأوقاف إلى الوزارة، ومع نهاية الإمبراطورية العثمانية وبدأ عهد الجمهورية تحول جزء من الأوقاف النقدية لوزارة الديانة التركية والجزء الآخر إلى مديرية الأوقاف التي شاركت في تأسيس بنك وقف (Çizakça, 2004; Özdemir & Özdemir, 2017)، والذي يوجد منه اليوم قسمان:أحدهما تقليدي

---

[3] "المقاطعة وهي العقار الذي يكون عرصته وقفا وتكون الأبنية والأشجار والكروم التي عليها العرصة ملكا ويدفع من المتصرف فيها إجارة مقطوعة سنويا لجانب الوقف وتسمى هذا أيضا إجارة الأرض" (Haydar, 1991,v.4 p.299)

[4] "حق الإجارتين: عقد إجارة مديدة بإذن القاضي الشرعي على عقار الوقف المتوهن الذي يعجز الوقف عن إعادته إلى حالته من العمران السابق، بأجرة معجلة تقارب قيمته تؤخذ لتعميره، وأجرة مؤجلة ضئيلة سنوية يتجدد العقد عليها ودفعها كل سنة، وذلك كمخرج عدم جواز بيع الوقف ولا إجارته مدة طويلة، ومن هنا سميت بالإجارتين" (Al-Zuhali, n.d. v.10 p. 7682).

(Türkiye Vakıflar Bankası-1954) والآخر إسلامي (Vakıf Katılım Bankası-2015).

المطلب الثاني: شبهة سماح الدولة العثمانية للربا في الأوقاف النقدية

يذكر بعض الكتاب أن فقهاء الدولة العثمانية حاولوا الالتفاف على الربا، فمثلا شاغتاي (1971) رأى أن المعاملة الشرعية المستخدمة ما هي إلا حيلة للربا (Çağtay, 1971).ومع ذلك لم ترد كلمة الفائدة في الأوقاف النقدية، والكلمات التي كانت مستعملة لتسجيل أرباح الأوقاف النقدية كانت "الربح الإلزامي" أو "الاسترباح" (Kurt, 2015)،وما ذكرناه آنفا من تفحص للأوقاف النقدية يظهر لنا أن الأوقاف كانت تعمل بطريقة إسلامية وإن كان هنالك خلاف في مشروعية بعض الأدوات المستعملة. حيث يذكر قايا (2010) أن هؤلاء الكتاب ظنوا خطئا بأن الدولة العثمانية حددت للربا مقدارا قانونيا 10%-15%، أي النسبة التي كانت تتعامل بها الأوقاف النقدية، والصحيح أن علماء الدولة العثمانية الذين أجازوا الوقف النقدي اعتمادا على أقوال المذهب الحنفي لم يجيزوا الربا، وعملوا على التأكد من صحة العقود شرعا وخلوها من الشبه، إذ منعوا أي نوع من الإقراض خارج إطار المعاملات الشرعية (Kaya, 2010). فاللغط إذن كما يرى شزاكشا (2004) حصل نتيجة لاستعمال لفظة الاسترباح والنسب الموضوعة للربح (Çizakça, 2004) مما سبب خلطا عند المؤرخين، إذ الربا والبيع قد يختلطان ظاهريا في الصورة ويختلفان فعليا في الحكم.

الخاتمة

أولا: النتائج

أهم النتائج التي خلص إليها البحث ما يلي:

1- قامت الدولة العثمانية حتى منتصف القرن التاسع عشر بالاعتماد على مواردها الداخلية كتحصيل الضرائب في تمويل مصاريفها الجارية سواء لدفع الرواتب أو لتغطية نفقات الحروب خاصة مع القيصرية الروسية.

2- في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اعتمدت الدولة العثمانية بشكل رئيسي على السندات ذات الفائدة وأدوات الدين المختلفة لتمويل نفقاتها الجارية مما أدى إلى وجود تدخلات أجنبية في سياستها الداخلية.

3- كانت الدولة العثمانية ذات تنوع في أدوات التمويل سواء للأفراد كالأوقاف النقدية والصناديق الوطنية أم للدولة كأدوات الدين المحلية:"أسهام" و"سيرجيس" و"القائمة"، إضافة إلى القروض المتحصلة من الصرافين والبنوك المحلية والمقرضين الدوليين.

4- عانت البنوك في الدولة العثمانية العديد من المشاكل نتيجة للتقلبات السياسية والاقتصادية، وبالرغم من ذلك فإن عددا من البنوك استطاع الازدهار والبقاء حتى عصر الجمهورية مثل البنك العثماني وبنك ادابازارو الإسلامي.

5- لعبت الأوقاف النقدية العثمانية أدورا مهمة في تمويل احتياجات الأفراد الأساسية، ابتداء من التعليم والتمويل التجاري وانتهاء بسبل المياه المبردة، وكانت هذه الأوقاف تعمل ضمن الحدود الشرعية وبأدوات تمويل مختلفة.

ثانيا: التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

1- التوسع في دراسة المؤسسات المصرفية المالية في الدولة العثمانية وخاصة الصناديق الوطنية وبنك ادابازارو الإسلامي.

2- العمل على كشف وترجمة الأرشيف العثماني سواء الخاص بالدولة أم بالمؤسسات المختلفة العاملة في أراضي الدولة العثمانية، وذلك لما لهذا الأمر من دور مهم في إيضاح المعالم المالية والاقتصادية للدولة العثمانية باعتبارها ممثلة للخلافة الإسلامية.

REFERENCES

Arabic References

Haskafi, M. A.-D. (2002). Al-durr al-mukhtar sharh tanwir al-absar. Dar al-kutub al-ilmiyah.

Haydar, A. (1991). Durar al-ḥukkām sharḥ Majallat al-aḥkām. daraljil.

English References

Birdal, M. (2010). The Political Economy of Ottoman Public Debt. I.B.Tauris Publishers.

Çizakça, M. (1995). The Relevance Of The Ottoman Cash Waqfs (Awqaf Al Nuqud) For Modern Islamic Economics. In Financing Development In Islam. Islamic Research And Training Institute Islamic Development Bank Jeddah,.

Çizakça, M. (2004). Ottoman Cash Waqfs Revisited : The Case of Bursa 1555- 1823. Foundation for Science, Technology and Civilisation.

Clay, C. (1994). The origins of modern banking in the levant: The branch network of the imperial ottoman bank, 1890-1914. International Journal of Middle East Studies, 26(4), 589–614. https://doi.org/10.1017/S0020743800061122.

Day, J. (1987). The Great Bullion Famine of the Fifteenth Century. The Past and Present Society, 79, 3–54.

Eldem, E. (1999). A History of the Ottoman Bank. Ottoman Bank Historical Research Center.

Güçlü, E. (2009). Transformation of Waqf Property in the Nineteenth Century. Sabancı Universty.

Inalcik, H. (1969). Capital Formation in the Ottoman Empire. The Journal of Economic History, 29(1), 97–140.

https://doi.org/10.1017/S0022050700097849.

Kafadar, C. (2018). Prelude to ottoman decline consciousness: Monetary turbulence at the end of the sixteenth century and the intellectual response. Osmanli Arastirmalari - Journal of Ottoman Studies, 2018(51), 265–296. https://doi.org/10.18589/oa.591837.

Masters, B. (2013). The Arabs of the Ottoman Empire , 1516 – 1918. cambridge university press.

Özdemir, M., & Özdemir, Ö. (2017). Bridging the Gap: The Restitution of Historical Cash Waqf Through Vakıf Participation Bank. INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC ECONOMICS AND FINANCE STUDIES, 3(2), 74–99. https://doi.org/10.25272/j.2149-8407.2017.3.2.04.

Pamuk, Ş. (2000). A Monetary History of the Ottoman Empire. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1016/S0065-2113(08)60505-2.

Toraman, C., Tuncsiper, B., & Yılmaz, S. (2007). Cash Awqaf in the Ottomans as Philanthropic Foundations and Their Accounting Practices. Fifth Accounting History International Conference, Banff, Alberta., 1–19. http://journal.mufad.org/attachments/article/452/7.pdf.

Tunçer, A. C., & Pamuk, Ş. (2014). Ottoman Empire: from 1830 to 1914. In South-Eastern European Monetaryx and Economic Statistics from the Nineteenth Century to World War II (pp. 1–28). Bank of Greece, Bulgarian National Bank, National Bank of Romania, Oesterreichische Nationalbank.

Turkish References

Akyıldız, A. (2009). SARRAFLIK. In TDV İslâm Ansiklopedisi (pp. 163–165). TDV Yayınları.

Abadan, Y. (2006). Tanzimat Fermani'nin Tahlili [Analysis Of The

Tanzimat Fermani]. In Tanzınıat Değişim Sürecinde Osmanlı İmparatorluğu. Phoenix Yayınevi.

Akbolat, S. (2012). Türkiye'de Kooperatiflerin Doğuşunda Devlet Etkisi ve Memleket Sandıkları[Impact of State and Homeland Coffers in the birth of cooperatives in Turkey]. marmara üniversitesi.

Akgündüz, A. (2009). Studies in Islamic Economics: Islamic Banking and Development. IUR press.

Apak, S., & Tay, A. (2012). Osmanlı Devleti'nin 19. Yüzyıldaki Finansal Sisteminde Osmanlı Bankası'nın Yeri Ve Faaliyetleri[The Place and Activities of the Ottoman Bank in the Ottoman State's 19th Century Financial System]. Muhasebe ve Finans Tarihi Araştırmaları Dergisi, 3, 63–103. http://dergipark.gov.tr/muftad/issue/30126/325052

Batmaz, E. Ş. (1996). İltizam Sisteminin XVIII. Yüzyıldaki Boyutları. Ankara Üniversitesi Dil ve Tarih-Coğrafya Fakültesi Tarih Bölümü Tarih Araştırmaları Dergisi, 18(29), 1–12.

Bayraktar, K. (2011). Osmanli Bankasinin Merkez Bankasi Fonksiyonu[Central Bank Function Of The Ottoman Bank] (1863-1875). EKONOMİ BİLİMLERİ DERGİSİ, 3(1), 91–101.

Beydilli, K. (2003). MAHMUD II. In TDV İslâm Ansiklopedisi (pp. 352–357). TDV Yayınları.

Beydilli, K. (2009). SELİM III. In TDV İslâm Ansiklopedisi (pp. 425–426). TDV Yayınları.

Çağtay, N. (1971). Osmanlı İmparatorluğunda Riba-Faiz Konusu Para Vakıfları ve Bankacılık[Riba-Interest Topic Money Foundations and Banking in the Ottoman Empire]. Vakıflar Dergisi, 9.

Cengiz, K. (2006). Narh. In TDV İslâm Ansiklopedisi (pp. 387–389). TDV Yayınları.

Coşkun, Y. (2014). 1908-1918 millî iktisat dönemi üzerine bazi notlar[Some notes on the 1908-1918 national economy period]. In M. Matbaacılık (Ed.), Birinci Dünya Savaşı'nın Yüzüncü Yılında Meşrutiyet'ten Cumhuriyet'e Vatan Savunması.

Genç, M. (1995). ESHAM. In TDV İslâm Ansiklopedisi (pp. 376–380). TDV Yayınları.

Genç, M. (2000). İLTİZAM. In TDV İslâm Ansiklopedisi (pp. 154–158). TDV Yayınları.

Genç, M. (2003). MÂLİKÂNE. In TDV İslâm Ansiklopedisi (pp. 516–518). TDV Yayınları.

Genç, M. (2006). MUKĀTAA. In TDV İslâm Ansiklopedisi (pp. 129–132). TDV Yayınları.

Genç, M. (2014). Osmanlı İmparatorluğunda devlet ve ekonomi[State and economy in the Ottoman Empire]. In Kültür serisi (11th ed.). Ötüken Neşriyat

Gülsoy, U. (1999). ISLAHAT FERMANI. In TDV İslâm Ansiklopedisi (pp. 185–190). TDV Yayınları.

Güner, M. F. (2019). Tarimsal Kalkinma Projesi Memleket Sandiklarindan Türkiye'nin En Büyük Bankasina Dönüşüm: Ziraat Bankasinin Osmanli Dönemi Kuruluş Ve Örgütlenme Süreci[The Transformation From Memleket Sandiklari As Agricultural Development Project To The Largest Bank Of Turkey: The Establishment And Organization Process Of Ziraat Bank In Ottoman Period]. In H. Uçak (Ed.), 3rd INTERNATIONAL CONFERENCE ON FOOD and AGRICULTURAL ECONOMICS (Issue April, pp. 289–295).

Güngör, F. (2017). Türkiye'de Millî Bankaciliğin Doğuşunda Memleket Sandiklarinin Yeri Ve Önemi [Place And Importance Of Country Fund In The Birth Of National Banking The Rise In Turkey].

TURAN-SAM Uluslararası Bilimsel Hakemli Dergisi, 9(36), 645–654.

Gürsoy, B. (1984). 100. Yılında Düyun-u Umumiye İdaresi Üzerinde Bir Değerlendirme[An Evaluation on the Public Administration of Düyun-u Umumiye in its 100th Anniversary]. İktisat Fakültesi Mecmuası, 40(17–59). http://www.journals.istanbul.edu.tr/iuifm/article/view/1023007563

Hurriyet. (2001). Osmanlı Bankası Garanti'ye devredildi[Ottoman Bank transferred to Garanti]. https://www.hurriyet.com.tr/ekonomi/osmanli-bankasi-garantiye-devredildi-22055.

İbrahimov, O. (2006). Tuna Vilayeti Gazetesi(1865-1866)[Tuna Province Newspaper (1865-1866)]. Ankara Üniversitesi.

Inalcık, H. (2006). Tanzimat'in Uygulanmasi Ve Sosyal Tepkileri[Application of Tanzimat and its Social Responses]. In Tanzimat Değişim Sürecinde Osmanlı İmparatorluğu (pp. 109–130). Phoenix Yayınevi.

Inalcık, H. (2012). TİMAR. In TDV İslâm Ansiklopedisi (pp. 168–173). TDV Yayınları.

Inalcık, H., & Seyitdanlıoğlu, M. (2006). Tanzimat Değişim Sürecinde Osmanlı İmparatorluğu[Ottoman Empire in Tanzimat Change Process]. Phoenix Yayınevi.

Kaya, S. (2010). İslam Hukuku Açısından Tarihten Günümüze Kredi ve Finans Yöntemleri[Credit and Financial Methods From the Perspective of Islamic Law from Past to Present]. Tartışmalı İlmi İhtisas Toplantısı, İstanbul, 8–56.

Kazıcı, Z. (1986). Osmanlılarda Örfi Vergiler Ve Bu Vergilerin Kaynaği Olan Örfi Hukuk[Custom Taxes in the Ottomans and Custom Law as the Source of These Taxes]. MARMARA ÜNiVERSiTESi

İLAHiYAT FAKÜLTESİ DERGISİ, 4.

Korkut, C., & Bulut, M. (2017). Xv. Ve Xix. Yüzyillar Arasinda Osmanli Para Vakiflari Ve Modern Finans Kurumlarinin Karşilaştirilmasi[Comparison of Ottoman Money Foundations and Modern Financial Institutions Between the Centuries Xv. And Xix.]. ADAM AKADEMİ Sosyal Bilimler Dergis, 7(2), 167–194.

Koyuncu, N. (2014). Osmanli devleti'nde sarraflarin mültezimlere kefilliği[the collateral of the sarrafs to the mültezim In the Ottoman Empire]. İnönü Üniversitesi Hukuk Fakültesi Dergisi, 5(1), 295–326.

Kurt, I. (2015). Para vakıfları nazariyat ve tatbikat [Monetary endowments theory and practice]. Ensar neşriyat.

Kutluata, M. (2011). Sakarya'da Bankacılık ve Türk Ticaret Bankası[Banking and Turkish Trade Bank in Sakarya]. Sosyoloji Konferansları, 11, 55–106.

Kütükoğlu, M. S. (2006). NARH. In TDV İslâm Ansiklopedisi (pp. 390–391). TDV Yayınları. https://islamansiklopedisi.org.tr/narh.

Manav, N. (2018). 19. Yüzyil Galata'sindan Bir Banker: Darphane-İ Âmire Ve Sefaretler Bankeri Jacques Alléon[A Banker from the 19th Century Galata: The Mint and the Immigrate Banker Jacques Alléon]. Osmanlı Medeniyeti Araştırmaları Dergisi, 4(7), 1–18. https://doi.org/10.21021/osmed.397435.

Oktar, S. (2014). İttihat Ve Terakki Dönemi'nin Ulusal Bankasi: Osmanli İtibar-I Milli Bankasi[National Bank of Union and Progress Period: Ottoman İtibar-I Milli Bank]. Marmara Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi, 27(2), 1–20. https://doi.org/10.14780/iibd.15919.

Ortabağ, E. (2018). Osmanlı İmparatorluğu' nda Bankacılığın Gelişimi ve Regülasyon[Development of Banking and Regulation in the Ottoman Empire]. Türkiye Bankalar Birliği.

Özcan, Ö. (2009). İstanbul Tarihinde Bankacilik Faaliyetlerinin Gerçekleştiği Yapilar[Structures Which Banking Activities Realized In the History of Istanbul]. istanbul teknik üniversitesi.

Özkaya, Y., & Akyıldız, A. (2006). MUHASSIL. In TDV İslâm Ansiklopedisi (pp. 18–20). TDV Yayınları.

Pamuk, Ş. (1990). 100 SORUDA OSMANLI-TÜRKİYE İKTİSADÎ TARİHİ 1500-1914[100 QUESTIONS Turkish-Ottoman economic history 1500-1914]. gerçek yayınevi.

Pamuk, Ş. (2002). KURUŞ. In TDV İslâm Ansiklopedisi (pp. 458–459). TDV Yayınları.

Sayar, A. G. (2013). Osmanlı İktisat Düşüncesinin Çağdaşlaşması[Modernization of Ottoman Economic Thought]. Ötüken Neşriyat.

Silahoğlu, H. (1967). Osmanlilarda Narh Muessesesi ve 1525 Yılı Sonunda İstanbul'da Fiyatlar[Narh Organization in the Ottoman Empire and Prices in Istanbul at the End of 1525]. Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, 1, 36–63.

Ünlü, E. (2018). 18. Yüzyılda Sarraf Katlleri : " Devlet Malına Halel " in mi , Hizipleşmenin mi Kurbanları ? [Sarraf Massacres in the 18th Century: Victims of "State Property violations" or Factions ?]Osmanlı Araştırmaları, 52, 99–133.

Yetiz, F. (2016). Bankacılığın Doğuşu ve Türk Bankacılık Sistemi [The Birth of Banking and Turkish Banking System]. Niğde Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, 9(2), 107–117. https://dergipark.org.tr/download/article-file/185227.

Yıldırır, Ö. K. (2011). Türkiye'de Kooperatifçilik Hareketinin Düşünsel Boyutu [Intellectual Extent Of The Cooperative System In Turkey]. 20. Milletlerarası Türk Kooperatifçilik Kongresi, 39–86.